أحكام قصاص الطرف للتوائم المتلاصقة (التوائم السيامية) في الفقه الإمامي

م.م طالب عبد الواحد شعلان

كلية الإمام الكاظم(ع)/أقسام ميسان/ قسم الشريعة الإسلامية

الأميل: talib.shalan@alkadhum-col.edu.iq

تليفون: ٠٧٧٣٣٩٧٠٩٠١

أ. د حيدر محمد علي محمد جواد السهلاني

جامعة الكوفة/ كلية الفقه

المقدمة:

يتعرض الأشخاص إلى الجرائم الجسدية والتي تختلف بشدتها، فتارة تكون بمستوى قتل النفس وتارة مادون ذلك كجريمة قطع العضو أو إتلافه وهي تختلف من جهة كونها عمديه أو لا؟ ومن جهة كونها متوجهة إلى أشخاص عاديين أو أشخاص غير عاديين (مثل التوائم المتلاصقة) والتي هي مورد دراستنا؛ لذا لابد من بيان الأحكام الخاصة بهم والتي تتميز عن أحكام الأشخاص العاديين والطبيين، ومنها أحكام الجرائم التي هي اقل من قتل النفس وهذه الدراسة هي محاولة لإنشاء قسم خاص لبيان الأحكام المتعلقة بالتوائم المتلاصقة في هذا الباب.

الكلمات المفتاحية:

قصاص، الطرف، التوائم، المتلاصقة، السيامية، الفقه، الإمامي

**Rulings on the punishment of the limb for conjoined twins (Siamese twins) in
Imami jurisprudence**

Assistant Teacher.Talib Abdul Wahid Shaalan

Prof. Hayder Muhammad Ali Muhammad Jawad Sahlani (Ph.D.)

Research University of Kufa \ College of Jurisprudence

College of Imam Al-Kadum, peace be upon him, Departments of Maysan,

Department of Islamic Law

Abstract

People are exposed to physical crimes, which differ in severity, sometimes at the level of killing oneself, and sometimes without that, such as the crime of cutting or damaging a member, and it differs in terms of whether it is intentional or not? On the one hand, it is directed towards normal people or extraordinary people (such as conjoined twins), which are the resource of our study; Therefore, it is necessary to explain their provisions, which are distinguished from the rulings of ordinary and natural persons, including the provisions for crimes that are less than killing oneself, and this study is an attempt to establish a special section to clarify the provisions related to contiguous twins in this section.

key words:

Punishment, limb, twins, contiguous, Siamese, jurisprudence, imami

المقصد الأول: صور التوائم المتلاصقة

إن التوائم المتلاصقة تتكون نتيجة تلقیح بويضة واحدة والتي تنقسم بعد تلقیحها وفترة الانقسام^(١) هذه لها مدخلية في تكون توائم متماثلة.

متطابقة إما طبيعية أو غير طبيعية (متلاصقة) وكلاهما يكونان بنفس المشيمة، فإن كان الانقسام بعد الإخصاب بفترة ٤ - ٨ أيام يكون توائم متماثلة طبيعية بكلاهما نفس المشيمة ولكن لكل منهما كيس يختلف عن الآخر، ولكن إذا حصل الانقسام بعد فترة ٩ أيام من التلقیح مكوناً توأمين بنفس الكيس ولها نفس المشيمة وهذان التوأمين طبيعيان أيضاً، ولكن إذا حصل الانقسام بعد ١٢ يوم من الإخصاب والتلقیح سوف يكونان بنفس الكيس ولهما نفس المشيمة إلا إنهما يكونان توأمين غير طبيعيان (متلاصقان) ويكونان من نفس الجنين ولهما نفس الصفات الوراثية^(٢)؛ لذا فإن التقسيم الذي ذكرناه للتوائم المتلاحقة، إما التصاق بسيط من مواضع مختلفة بحيث يكون التلاصق جلدي وبعض الأعضاء البسيطة القابلة للفصل بسهولة ويسر، وإما أن يكون الالتصاق معقد وفي هذا القسم طرح طبيياً^(٣) ثلاث فئات وهي:

الملحظ الأول: تعدد الجهة العلوية ووحدة الجهة السفلية^(٤)

وهذه الفئة قد ذكرتها المصادر الروائية عند كل المذاهب السلامية بعبارة (رأسان وبدنان علي حقو واحد) وهذه الفئة قد قسمناها إلى قسمين:

القسم الأول: أن يكون ملتصقين من الجانب، أو كأنهما بدن واحد وله رأسان مع وجود إما زوج واحد من الأيدي أو زوجان.

القسم الثاني: أن يكون غير ملتصقين من الجانب، والبدنان هنا بهذا القسم أوضح كما في الصور المرفقة في البحث، وكلا القسمين يمتلكان عضو تناسلي واحد حسب جنس المولود ولهما زوج من الأرجل.

الملحظ الثاني: تعدد الجهة السفلية واتحاد الجهة العلوية

أما الجهة السفلية منها متعددة من ناحية الأرجل قد يكون له ثلاثة أو أربعة وله جهازين تناسليين والبعض له

(١) البار، محمد علي، خلق الإنسان بين الطب والقرآن، ص ٤٠٢ - ٤٠٣، www.Supermama.me

(٢) 3 - 8 و (١) 3 و Conjoined Twins: Birth Defects: Original Article Series

(٣) 3-7: Guttmaher, Nichols, 1967, p

(٤) نفس المصدر السابق TERATACATADIDYMUS

حوضين ورحمين كما في جوز فين.

الملحظ الثالث: تعدد الجهتين العلوية والسفلية

وهذا القسم هو من أكثر الفئات تعقيداً وتعدداً، والالتصاق فيها إما أن يكون من جهة الصدر وهو الأكثر من جهة البطن، والصدر والبطن معاً وبالورك أو من الحوض والرأس وهو الأقل والأكثر تعقيداً.

المقصد الثاني: التوائم المتلاصقة شخص واحد أو اثنان.

من أهم العوامل التي تؤثر في تعيين الأحكام المتعلقة بالتوائم المتلاصقة مسألة كونهما شخص واحد أو شخصان؛ لذا أحيانا يكون التوأمين شخصين مستقلين مترابطين في بعض مناطق الجسم وبالخصوص الفئة الثالثة التي يكون فيها التوأمين المتلاصقين متعددين من الجهة العلوية والسفلية.

الملحظ الأول: المنظور الفقهي

ما ذكرته الروايات الصادرة عن أهل البيت (عليهم السلام) هي الفئة الأولى التي تكون متعددة من الجهة العلوية وواحدة من الجهة السفلية وأحيانا نلاحظ في التوائم المتلاصقة هناك شخص واحد وعنده بعض الأعضاء الزائدة كما هو الحال في الفئة الثالثة والتوأم الطفيلي الذي يكون شخص واحد له أعضاء كاملة وأعضاء غير كاملة لشخص آخر ملتصق به وفي هذه الحالة يعتبر هذا التوأم هو شخص واحد وأحكامه هي أحكام الأشخاص العاديين وهو خارج عن مجال البحث، ومن هنا فان المعيار والضابطة في تشخيص هذه المسألة مهمة جداً في المصادر الحديثة الصادرة عن أهل البيت (عليهم السلام) ذكرت في باب الإرث مسألة تحت عنوان من كان له (رأسان وصدران علي حقو واحد) ونص الرواية: ((عن حريز عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال وُلِدَ عَلَى عَهْدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع مَوْلُودٌ لَهُ رَأْسَانِ وَصَدْرَانِ فِي حَقِّهِ^(١) وَإِدِّ قَسُئِلُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع يُورَثُ مِيرَاثَ اثْنَيْنِ أَوْ وَاحِدٍ فَقَالَ يَثْرُكَ حَتَّى يَنَامَ ثُمَّ يُصَاحُ بِهِ فَإِنْ انْتَبَهَا جَمِيعاً مَعاً كَانَ لَهُ مِيرَاثٌ وَاحِدٍ وَإِنْ انْتَبَهَ وَاحِدٌ وَبَقِيَ الْآخَرُ نَائِماً يُورَثُ مِيرَاثَ اثْنَيْنِ))^(٢) هذه الرواية وان كانت ضعيفة سنداً إلا أنها

(١) وهو موضع شد الإزار وهو الخاصرة ثم توسعوا حتى سمو الإزار الذي يشد على العورة (الفيومي) (ت: ٧٧٠هـ)، المصباح المنير، ١٤٥.

(٢) الكليني (ت: ٣٢٩هـ)، محمد بن يعقوب، الكافي، ٧ ج، ص ١٥٩؛ الصدوق (ت: ٣٨١هـ)، محمد بن علي، من لا يحضره الفقيه، ٤ ج، ص ٣٢٩ في رواية مولود له رأسان؛ الطوسي (ت: ٤٦٠هـ)، محمد بن الحسن، تهذيب الأحكام؛ ٩ ج، ص ٣٥٨.

منجبرة^(١) بعمل مشهور الفقهاء، بل تكاد تكون عمل بها كل الفقهاء فلا راد لها. وهذه الرواية الوحيدة التي تشير إلى القسم والفئة الأولى من التصنيف الثلاثي للتوائم المتلاصقة التي يكون فيها القسم العلوي متعدد (له بدنان ورأسان) والقسم السفلي واحد، وفي تحديد كونهما واحد أو اثنان فهذه الرواية منحصرة بهذا القسم من التوائم وهي مذكورة في باب الإرث

وقد ذكرت الرواية الضابطة في تشخيص كون هذه التوائم شخص واحد أو اثنان من خلال إيقاظ وتنبية التوائم، فإن استيقظا وانتبها معا فهما واحد وان انتبه احدهما دون الآخر فهما اثنان، إذاً فيكون الملاك والضابطة في ذلك هو المركز العصبي^(٢) للتوائم فإن أعطى أمر وتوجيه واحد لكل التوأمن يحسب شخص واحد، أما إذا كان هنالك نظامين عصبيين، بحيث يكون لكل قسم من التوأمن نظام عصبي مستقل عن الآخر، سوف يحسبان شخصان لا شخص واحد، فيكون تشخيص تعدد أو وحدة التوائم هم من خلال الجهاز والنظام العصبي من خلال أمانة الإيقاظ والانتباه؛ لأنه من المستبعد أن يكون لهما جهاز عصبي واحد وعند الصباح لهم سوف ينتبه احدهما دون الآخر، وهذا الأمر فيه دلالة على وجود دماغين مختلفين، وصدور أمرين مختلفين، وبالنتيجة سوف يكون عندنا أثرين متضادين، ومن ناحية أخرى فإن مبنى تعدد أو وحدة التوائم المتلاصقة يرجع إلى أصل وحدة أو تعدد الروح فلو كانت للتوائم المتلاصقة روح واحدة، فإن هذه الروح سوف تسري لإيقاظ تمام أجزاء البدن معاً^(٣) فلا بد حينئذ أن نلاحظ استيقاظهم وانتباههم في وقت واحد وبالتالي نستنتج بان للتوائم شخصية واحدة ولكن عندما يستيقظ احدهما دون الآخر فهذا يدل على وجود روحين وبالنتيجة سوف يكون للتوائم المتلاصقة شخصيتان لا واحدة.

وبالنتيجة فإن علامة وأمانة الانتباه بعد النوم وسيلة تستخدم لإيقاظهم وهي من العلام المهمة في معرفة كون التوائم المتلاصقة شخصية واحدة أو أكثر وروح واحدة أو روحين ويرى بعض المحققين^(٤) أن أمانة الانتباه هي إحدى الأمارات واضبطها كونها غير تعبدية ووحيدة في النص الروائي، فإن كل ما يكشف عن الواقع من أمارات أخرى في كون التوائم شخصية واحدة أو اثنان، كما هو الحال لو أنهما تخالفا في الإرادة؛ بحيث كل واحد منهما يريد خلاف ما يريده الآخر، وهذه الإرادة تظهر آثارها واضحة في البدن فهي حتماً تدل على إنهما اثنان وليس واحد.

(١) الفاضل الهندي(ت:١١٣٧هـ)، بهاء الدين محمد بن الحسن، كشف اللثام، ٩ ج، ص ٥٠٩؛ الطباطبائي(ت:١٢٣١هـ)، علي، رياض المسائل، ١٢ ج، ص ٦٥٥؛ النراقي، محمد، مستند الشيعة، ١٩ ج، ص ٤٥١؛ الجواهري(ت:١٢٦٦هـ)، محمد حسن، جواهر الكلام، ٣٩ ج، ص ٢٩٨.

(٢) فلسفي، محمد تقى، الطفل بين الوراثة والتربية، ١ ج، ص ٩٥

(٣) الحسيني المراغي(ت:١٢٥٠هـ)، مير عبد الفتاح، العناوين الفقهية، ١ ج، ص ٥٨

(٤) الحسيني المراغي(ن:١٢٥٠هـ)، مير عبد الفتاح، العناوين الفقهية، ١ ج، ص ٥٦

الملحظ الثاني: من المنظور الطبي:

تقدم العلوم الطبية في الوقت الحاضر من السهل التعرف على كون التوائم شخص واحد أو اثنان، ولا تحتاج إلى استخدام الأمارات والعلامات الظنية في ذلك، فمن المنظور الطبي تعتبر مقومات الحياة الرئيسية هي القلب والدماغ لذا فإن التوائم المتلاصقة إن كان لهما قلب ودماغ واحد بحسب هذا المنظور فهما يحسبان شخص ونفر واحد، وفي حال وجود قلبين ودماغين فهما حتماً شخصان؛ لعدم إمكان وجود قلبان ودماغان لشخص واحد^(١) وعلى هذا المنظور فإن الفئة الأولى من التصنيف الثلاثي للتوائم المتلاصقة والتي يكون فيها الجهة العلوية متعددة ولها (بندان ورأسان) والجهة السفلية واحدة (على حقو واحد) وهذه الفئة من التوائم المتلاصقة هي التي تكون مشتبه من حيث الوحدة والتعدد، والرواية عن الإمام الصادق (عليه السلام) هي التي بينت الضابطة في تحديد التعدد أو الوحدة، ولعل السبب في تشكيل الشبهة بهذه الفئة؛ لأنه الفقه الروائي لم يذكر سوى هذا النوع من التوائم في سياق كونها واحدة أو متعددة؛ وذلك لوضوح تشخيص الفئتين السابقتين من المنظور الفقهي، ومن المنظور الطبي؛ لكونها تمتلك زوج من الأعضاء المقومة للحياة من قلبين ودماغين فهي من خلال الضابطة الطبية تكون توأم متعدد.

أما الفئة الثانية من التصنيف الثلاثي للتوائم المتلاصقة والتي تكون فيها الجهة العلوية واحدة والسفلية متعددة (اثنان) وذلك بتعدد الأرجل وبعض الأحيان الأعضاء التناسلية، وهذا النوع الذي تكون فيها للتوائم قلب ودماغ واحد فهو يحسب شخص واحد والأعضاء السفلية تعتبر أعضاء زائدة يمكن إبقائها أو استئصالها وعلى ذلك فإن الأحكام الخاصة هي نفسها الأحكام المتعلقة بالأشخاص العاديين وهي خارجة عن موارد البحث.

الفئة الثالثة والقسم الثالث في التصنيف الثلاثي للتوائم المتلاصقة والذي يكون فيه القسمين العلوي والسفلي متعدد والاتصال يكون من جهة من جهات الجسم فالقول لهذه الفئة بالتعدد لا تخلو من قوة من المنظور الشرعي والطبي؛ وذلك لان كل توأم من هذين التوأمين لهما أعضاء كاملة، فهو يحتوي كل واحد منهما على الدماغ والقلب وأعضاء أخرى منفصلة عن التوأم الآخر نعم ما عدى مناطق الاتصال كالحوض والسرة ومن البعيد جداً أن يكون هذه الصنف من التوائم شخص واحد وهذا الفئة قد ذكرها السيد عبد الأعلى السبزواري في مهذبه حيث قال ((لو كان جسداً تامان أحدهما ملصقا بالآخر من الظهر أو من وراء الرأس يورثان ميراث الاثنين))^(٢).

(١) Guttmacher (1967) BIO GRAPHICAL NOTES on SOME FAMOUS CONJOINED TWINS, 3 (1), 10 – 17.

(٢) السبزواري(ت:١٤١٤هـ)، عبد الأعلى، مهذب الأحكام، ٣ج، ص٢٥٨

المقصد الثالث: قصاص الطرف:

والمراد منه ما دون النفس^(١) وهو اعم من قطع احد الأعضاء المتعارف فهو يشمل حتى الجروح والطحون وما في حكمه كالشلل، وهذه الجناية يمكن أن نتصورها في حالة العمد بعد توفر شروطه وبناءً على طلب المجني عليه أو ولي الدم وحكمها هو القصاص^(٢) وفي حال غير العمد فحكمها دفع الدية، وجريمة الطرف في التوائم المتلاصقة؛ وهي ما دون النفس يمكن أن نتصورها بحالتين من خلال المخطط التالي.

الحالة الأولى: أن تقع الجريمة من قبل التوائم المتلاصقة.

الحالة الثانية: أن تقع الجريمة على التوائم المتلاصقة.

الحالة الأولى: ارتكاب الجريمة من قبل التوائم المتلاصقة، وينظر إليها من جهتين:

الجهة الأولى: أن تقع الجريمة من قبل كلا التوأمين المتعدد، ولها صورتين:

الصورة الأولى: إذا ارتكب كلا التوأمين جريمة الطرف بواسطة العضو المشترك.

الصورة الثانية: إذا ارتكب كلا التوأمين جريمة الطرف وهي مساوية العضو أحدهما بالخصوص.

الجهة الثانية: وقوع جريمة الطرف من قبل أحد التوأمين المتعدد، وفيها صورتان:

الصورة الأولى: ارتكب أحد التوأمين المتعدد جريمة العضو وهي مساوية العضو الجاني.

الصورة الثانية: ارتكاب أحد التوأمين المتعدد جريمة العضو الذي يساوي العضو المشترك.

وقوع جريمة الطرف من قبل التوأم الأحادي:

الحالة الأولى: وقوع الجريمة من قبل التوائم المتعددة: وينظر إليها من جهتين:

الجهة الأولى: أن تقع من كلا التوأمين، وفيها صورتان:

(١) العاملي، محمد حسين، الزبدة الفقهية، ٩ ج، ص ٥١٤.

(٢) كيدري (ت:ق:٦ هـ)، محمد حسين، إصباح الشيعة، ٤٩٥؛ المحقق الحلي (ت:٦٧٦ هـ)، نجم الدين جعفر، شرائع الإسلام، ٤ ج، ص ١٠٠٦.

الصورة الأولى: ارتكاب كلا التوأمين جريمة الطرف بواسطة العضو المشترك.

إذا ارتكب التوأم المتلاصق المتعدد جريمة الطرف معاً، بمعنى كلاهما اشتركا بهذه الجريمة ففي هذه الحالة إذا كانت الجريمة على عضو الشخص من قبل العضو المشترك للتوأم، وهذا العضو مساوي للعضو الذي وقعت عليه الجريمة من حيث السلامة والقوة وغيرهما من الصفات، فالقول في ذلك إن كانت الجريمة عمديه فالقول الصحيح هو القصاص لصاحب اليد المعطوبة بالقطع أو التلف كالشلل مثلاً بقطع أو إتلاف العضو المشترك بينهما وإن كان في تنفيذ عقوبة القصاص فيها ألم إلا أن بعض الفقهاء^(١) يرى بأن القصاص من العضو المشترك إذا تألم كليهما معاً، أما إذا تألم أحدهما دون الآخر؛ فإن غير المتألم أن يدفع نسبة من الدية إلى المتألم ولكنه لم يحدد تلك النسبة من الدية والظاهر أن الفقيه هو الذي يحدد هذه الدية من نسبة دية العضو في حال دفع الدية، إلا أن هذا القول يمكن إيراد^(٢) عدة ملاحظات عليه.

الأولى: إن قطع العضو المشترك وتألم أحدهما دون الآخر بعيد جداً.

الثانية: وفي حال فرض عدم تألم أحد التوأمين^(٣)، فإن فرض دية على غير المتألم يتناقض مع فلسفة القصاص وهي الاهتمام بالنتيجة وعاقبتها هي حرمان الفرد المجني من العضو، أما وصول الألم فهو أمر حتمي من عملية القطع والآية الكريمة قد أشارت لهذه الفلسفة قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾^(٤) وهذه الآية واضحة بأن المراد من تلف و قطع عضو من جسم المجني عليه سوف يحرم الجاني من نفس العضو بعملية القصاص، وكذا الحال بالنسبة للتوائم المتلاصقة فإن القصاص من العضو المشترك بينهما سوف يجرهما معاً منه، أما دفع نسبة الدية على غير المتألم للمتألم، فليس بالضرورة أن تكون جزء من فلسفة عقوبة القصاص^(٥).

إلا أنه قد يشار إلى نكته وهي أن القصاص قد وقع على عضو واحد من المجني مقابل عضو من المجني عليه، إلا أن هذا العضو هو مشترك بين شخصين فالقصاص سوف يؤثر على التوأمين معاً، فالعضو منهما هو عضو

(١) الحسيني المراغي(ت: ١٢٥٠هـ)، مير عبد الفتاح، العناوين الفقهية، ج١، ص ٨٦.

(٢) مهديّة، غني زاده....، بحث حول قصاص الطرف، ٢٨٥.

(٣) وهو الأقرب للواقع الطبي لامتلاكهما جهازين عصبيين مختلفين، فإذا وقع القصاص على أحد الطرفين بالخصوص فإحساس الطرف الآخر بالألم ضعيف فلا حتمية من وصوله.

(٤) المائدة / ٤٥.

(٥) روحاني، محمد صادق، استفتاءات قضائية ج، ص ٢١.

لشخصين.

مقابل عضو لشخص واحد (المجني عليه) فقد يقال لا بد من دفع دية التفاوت بينهما وهذه الدية يدفعها المجني عليه باعتبار كان العضو المشترك هو لشخص زائد شخص آخر فهو عضو لاثنتين معاً مقابل عضو المجني عليه لشخص واحد فقط، وقد يقال لا موضوعية لدفع الدية في هذا الفرض إلا إن القول الآخر والأكثر تطابقاً مع العدالة هو القول بدفع ورد التفاوت بالدية للتوأمين، فقد جاء في قواعد العلامة: ((ويشترط التساوي في القيمة أو نقص الجاني، فإن زادت قيمة الجاني لم يكن المولى الآخر الإقتصاص إلا بعد رد التفاوت))^(١) وهي مشابهة لحكم التي تذكره جميع كتب الفقه، ما لوا اشترك عدة أشخاص بقتل شخص عمداً، فأول لولي الدم القصاص من جميع الذين اشتركوا بعملية القتل إلا أن عليه أن يدفع تفاوت الدية إلى أولياء الجنات وهذا الحكم أيضاً ينطبق في صورة التوائم المتلاصقة؛ فأنهما وإن كان كلاهما اشتركا في الجريمة بتلف عضو شخص آخر، والقصاص سوف يكون من العضو المشترك بين شخصين (التوأمين) فتكون الخسارة تقع على اثنين في قبال عضو الشخص الواحد، فالنتيجة لا بد أن تكون مطابقة لقاعدة تتاسب الجريمة مع استحقاق القصاص؛ لذا فإن من الضروري للمجني عليه بعد القصاص من العضو المشترك أن يدفع التفاوت في الدية، فإن المجني عليه أو وليه مخير بين القصاص من الجاني على العضو المشترك منهما ودفع ما زاد من الدية للجاني للتفاوت بينهما وبين اخذ الدية من المجني عليه.

الصورة الثانية: ارتكاب كلا التوأمين المتعدد جريمة العضو بواسطة العضو المشترك

وهي مساوية لعضو احدهما بالخصوص، ففي هذه الحالة للمجني عليه أو وليه مخير بين القصاص من العضو المشترك أو المساوي لأحدهما، ففي حال اقتص من المشترك لا بد على المجني عليه أو وليه بدفع التفاوت في الدية لهما وأن أقتص من العضو المساوي المخصوص بأحدهما وعلى الطرف الآخر (احد التوأمين) الذي لم يقع عليه القصاص أن يعطي من الدية بالنسبة اتجاه مسؤولية في هذه الجريمة إلى الطرف الآخر الذي وقع عليه القصاص كما جاء في العناوين (ولو كان فيما يحاذي المختص تخير الولي بين القصاص منهما مع رد دية الواحدة، وبين القصاص عن أحدهما مع رد دية الآخر عليه حصته. هذا مع تعددهما.)^(٢)

كما قد يقال يمكن لصاحب العضو المختص بالامتناع عن إجراء القصاص على طرفه خاصة؛ لأنه وإن كان قد

(١) العلامة (ت: ٧٢٦هـ) الحلي، حسن بن يوسف، قواعد الأحكام، ج٣، ص ٦٣٢-٦٣٣.

(٢) الحسيني المراغي (ت: ١٢٥٠هـ) ، مير عبد الفتاح، العناوين الفقهية، ج١، ص ٨٦، الحلي، شمس الدين محمد، معالم الدين، ج٢، ص ٣٢١.

اشترك بجريمة الطرف مع التوأم الآخر إلا أنه لم ينفذ جريمته بواسطة طرفه الخاص وإنما نفذت بواسطة العضو المشترك، فلمجني عليه إذا أراد الاقتصاص عليه أن يقتص من الطرف المشترك ويدفع التقات بينهما، تطبيقاً للقاعدة القرآنية: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾^(١)، وتطبيق قاعدة نفي الضرر الذي يسببه القصاص، أو ان يأخذ الدية مقابل هذه الجريمة.

الجهة الثانية: أن تقع من قبل أحد التوأمين المتعدد، وفيه صورتان.

الصورة الأولى: ارتكاب أحد التوأمين المتعدد جريمة الطرف وهي مساوية لعضو الجاني.

ارتكاب أحدهما إما أن تكون جريمته مقابل عضو الجاني، فلا إشكال أن المجني عليه أو وليه مخير بين القصاص منه أو دفع الدية، وفي دفع الدية فلا مشكلة حينئذ، ولكن في حال أريد القصاص من الجاني، قد يقال أنها بسبب الاتصال بينهما سوف تؤدي إلى انتقال اثر العقوبة من الألم إلى التوأم الآخر؛ لذا فقد يقال إن إجراء القصاص بهذه الصورة غير ممكن وذلك لسببين:

الأول: هو انتقال أثر عقوبة القصاص إلى الطرف الآخر البريء وهذا سوف يؤدي إلى الظلم، المنهي عنه بقاعدة لا ضرر.

الثاني: في كثير من الحالات التي يخاف منها من انتقال أثر القصاص من الجاني إلى الآخر فيمتنع تنفيذ واستيفاء حكم القصاص عن الجاني.

الصورة الثانية: ارتكاب أحد التوأمين جريمة العضو الذي يساوي العضو المشترك

ففي هذه الحالة إن إجراء القصاص بالعضو المشترك، يؤدي إلى الإضرار بالتوأم الآخر، وهو ممنوع شرعاً وعقلاً وقانوناً وفقاً للقاعدة القرآنية: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾^(٢)؛ لأن كل شخص هو مسؤول عن أعماله، ولا يمكن معاقبة شخص آخر على فعل غيره بالإضافة إلى تطبيق قاعدة نفي الضرر المحتمل الذي قد يصيب الطرف البريء؛

(١) الأنعام/ ١٦٤.

(٢) الأنعام/ ١٦٤.

لذا فقد يقال تعذر إجراء القصاص في هكذا مورد نتيجة لهذا المحذور فيتحول الحكم من القصاص إلى الدية (١)

طرق منع تأثير عقوبة القصاص:

هنالك طريقتان لمنع تأثير عقوبة أحدهما على الآخر، وهما إما الفصل بينهما أو التخدير الطبي والأخير غير فعال في عقوبات قصاص القتل، وتكون أكثر فعالية وارتباط بالعقوبات المتعلقة بالجلد.

الطريق الأول: الفصل بين التوأمين.

ذكرنا مفصلاً حول عملية الفصل بين التوأم المتلاصقة في الفصل السابق ولكن إجمالاً يمكن إجراء عملية الفصل للتوائم في الحالات التي لا تأثر فيها على حياة التوأمين وفي بعض الحالات يكون عملية إجرائها إلزامي، وهذه العملية تحددتها ثلاث عوامل مهمة وهي موضع الاتصال والأعضاء المشتركة بين التوأمين واللجنة الطبية من الأطباء أصحاب الاختصاص الثقاة، فمتى ما كان موضع الاتصال بسيط أو أكثر والأعضاء المشتركة غير التي تعتبر من معوقات الحياة ويتوجبه من اللجنة بنسبة نجاح تكون كبيرة، ولكن إذا كان الاتصال معقداً وصعباً والاشترار بالأعضاء الأساسية المقومة للحياة فأن هذه العملية سوف تكون خطرة وصعبة فقد تؤدي إلى وفاة أحدهما أو كلاهما بعد توصية اللجنة بان نسبة نجاحها بسيطة حينئذ فلا يجوز إجرائها لا من الجهة الشرعية ولا من الجهة الطبية (٢)

الطريق الثاني: عملية التخدير (٣) الطبي.

في حال عدم سريان التخدير إلى التوأم الجاني فلا مانع في جريانه بخصوص التوأم غير الجاني إما في حال سرايته ففي جوازه وعدمه قولان:

القول الأول: عدم الجواز (٤)

(١) الشهيد الثاني، زين الدين بن علي، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، ٨ ج، ص ٢٠٨ - ٢٠٩؛ الحسيني المراغي (ت: ١٢٥٠هـ)، مير عبد الفتاح، العناوين الفقهية، ١ ج، ص ٨٧.

(٢) Zimmermann, Original Article SERIES, 3 (1), 18 - 27

(٣) في العين (و الخدر من الشراب والدواء: ما يضعف صاحبه) ٤ ج، ص ٢٢٩؛ لسان العرب (و الخَدْرُ: الكسلُ والقُتور) ٤ ج، ص ٢٣٢.

(٤) موسوعة الفقه الإسلامي، ٢ ج، ص ٥٣.

استخدام المادة المخدرة في إجراء عملية قصاص الطرف وذلك لان الإحساس بالألم من عملية القصاص هو شرط لإجراء عملية القصاص لان القصاص بدون ألم مخالف لمبدأ العدالة والمساواة بينهما للشعور بالألم في إجراء هذه العملية وهو من الأصول العقلانية^(١) والتي يهتم بها العرف العقلائي.

أدلتهم:

الدليل الأول: القرآن الكريم

١ - قوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾^(٢)

ودلالتهم واضحة إن الإساءة تقابل بمثلها من غير تجاوز ومن أصولها هو أصل إحساس المجني عليه بالألم والأذى، وعملية التخدير سوف تنافي المماثلة في العقوبة بسبب إحساسه بالألم والأذى.

٢ - قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾^(٣)

ودلالتهم واضحة بالمماثلة بالإحساس بنفس إحساس الجريمة التي حصلت للمجني عليه والتي منها الألم والأذى، مع عدم الإسراف في القصاص بالقتل أو غيره من قصاص الطرف.

٣ - قوله تعالى: ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ

قِصَاصًا﴾^(٤)

وهي تثبت المساواة في كل شيء في قصاص العضو المماثل والإحساس بالألم والأذى.

الدليل الثاني: الروايات الشريفة

رواية السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: ((رُفِعَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَ رَجُلٌ دَاسَ بَطْنَ رَجُلٍ حَتَّى أُحْدِثَ فِي ثِيَابِهِ

(١) الشهر ودي، محمود، قراءات فقهية معاصرة، ج١، ص ٢٣.

(٢) الشورى/٤٠

(٣) النحل/١٢٦

(٤) المائدة/٤٥

فَقَضَىٰ عَلَيْهِ أَنْ يُدَاسَ بَطْنُهُ حَتَّىٰ يُحْدِثَ فِي ثِيَابِهِ كَمَا أَحْدَثَ أَوْ يُعْرَمَ تُلَّتِ الدِّيَّةُ))^(١)

الدليل الثالث: المرتكز العرفي والعقلائي

وذلك من خلال تحكيم مناسبات الحكم والموضوع^(٢)

كون القصاص من طرف الجاني وإحساسه بالألم والأذى مما يهتم به العرف والعقلاء بصورة قطعية؛ لذا فلا يمكن إهماله.

من كل ذلك نستنتج إن المماثلة في عقوبة الجاني والتي منها إحساسه بالألم والأذى هو أصل ثابت في فلسفة القصاص بمقدار الذي تقتضيه الجناية.

القول الثاني: جواز التخدير للمجني عليه.

لاعتقادهم بان الغرض هو القصاص بعينه لا عنوان التألم والأذى في عملية القصاص وقد استدل أصحاب هذا القول بأدلة منها:

أدلتهم:

الدليل الأول: القرآن الكريم:

قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصًا﴾^(٣) كونها مطلقة بوجوب القصاص وعدم اشتراطها المثلية في العضو، فهي لم تبين المثلية في تمام الخصوصيات والأوصاف والتي منها الإحساس بالألم والأذى، وغيرها من الآيات المطلقة التي تشير إلى وجوب القصاص مع عدم سياق الخصوصيات الأخرى.

الدليل الثاني: الروايات الشريفة

(١) الكليني (ت: ٣٢٩هـ) ، محمد بن يعقوب، الكافي، ٧ج، ص ٣٧٧؛ الطوسي (ت: ٤٦٠هـ) ، محمد بن الحسن، تهذيب

الأحكام، ١٠ج، ص ٢٥١؛ الحر العاملي (ت: ١١٠٤هـ) ، محمد بن الحسن، الوسائل، ٢٩ج، ص ١٨٢.

(٢) الشهرودي، محمود، قراءات فقهية معاصرة، ١ج، ص ٢٤.

(٣) المائدة / ٤٥.

صحيحة الحلبي عن الإمام الصادق (عليه السلام) قالوا: ((سَأَلْنَاهُ عَنْ رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا بِعَصَا فَلَمْ يَقْلَعْ عَنْهُ حَتَّى مَاتَ أَيْدَفَعُ إِلَى وَلِيِّ الْمَقْتُولِ فَيَقْتُلَهُ قَالَ نَعَمْ وَلَا يُتْرَكُ يَعْثُ بِهٖ وَلَكِنْ يُجِيزُ عَلَيْهِ بِالسَّيْفِ))^(١) فستدل بهذه الرواية على أن الولي له القصاص بالسيف ولا يجوز قتله بالعصا؛ فلو كان المثلية لحصول الألم والأذى هو حق للولي، لجاز له قتله بالعصا، إلا أننا نرى عدم جواز ذلك وليس له القصاص إلا بالسيف وإنها وإن كانت واردة في القتل إلا أنه يمكن تعديتها إلى قصاص الأطراف والجروح إلا أنه قد يقال^(٢) أن تحويل القصاص بالسيف بدل العصا، ذلك لعدم معرفة عدد الضربات والموضع قد يكون غير معلوم وكذا كيفية الضرب، فليتجنب الإسراف من الولي أو كون القصاص المتعارف فيه أن يكون بالسيف.

الدليل الثالث: البراءة

إن الأصل في عملية التخدير هو البراءة التي تدل على جواز إجراء عملية تخدير في موارد قصاص الطرف. بالنتيجة: فإن فلسفة القصاص تتعدى حرمان الجاني من العضو بل تتعدى إلى شعوره بالألم والأذى، لذا فإن القول بعدم الجواز لا يخلو من قوة.

إما بخصوص ما يرتبط بمسألتنا وهي أن يخدر التوأم غير الجاني حتى لا يلحقه ضرر وأذى من عملية إجراء القصاص من توأمه الآخر، حتى مع سريانه إلى الطرف الجاني لا يخلو من قوة وفقاً للقاعدة القرآنية: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾^(٣)، بالإضافة تطبيق قاعدة نفي الضرر التي تنفي أي ضرر محتمل قد يقع على الطرف الآخر، فيمكن للتوأم غير الجاني الامتناع عن تنفيذ عملية القصاص إلا في حالة التخدير، فيكون المجني عليه أو وليه بين القصاص بهذه الطريقة أو قبوله بأخذ الدية

وقوع الجريمة من قبل التوأم الواحد.

بيننا أن التوائم التي تعتبر شخص واحد والأجزاء معه هي زائدة، ففي مسألة قصاص الطرف فإن الأحكام المتعلقة بهكذا نوع من التوائم تعتبر شخص واحد والأحكام التي تجري عليه هي نفس الأحكام التي تجري على الأفراد

(١) الكليني (ت: ٣٢٩هـ)، محمد بن يعقوب، الكافي، ٧ج، ص ٢٧٩؛ الحر العاملي (ت: ١١٠٤هـ)، محمد بن الحسن، الوسائل، ٢٩ج، ص ٣٦.

(٢) الشهرودي، محمود، قراءات فقهية معاصرة، ١ج، ص ٢٦.

(٣) الأنعام، ١٦٤.

العاديين، إلا في تنفيذ قصاص الطرف إذا وقعت الجريمة من قبل التوأم الواحد على العضو الأصلي للمجني عليه وهو مساوي للعضو الزائد، فأن قصاص العضو الأصلي بالزائد غير ممكنه؛ لان من شروط القصاص هو التساوي بين الأعضاء فلا يجوز قصاص العضو الزائد في قبال العضو الأصلي أو بالعكس، لذا فلا يجوز في فرض الحال ما دام العضو للجاني هو زائد وان كان مساوياً للأصلي (المجني عليه) لذا يتحول الحكم من القصاص إلى دفع الدية إلى المجني عليه^(١)

الحالة الثانية: أن تقع جريمة الطرف على التوائم المتلاصقة، ينظر لها من خلال صورتين:

الصورة الأولى: وقوع الجريمة على التوائم المتلاصقة المتعدد، ويتم بطريقتين:

الطريقة الأولى: إذا وقعت جريمة من شخص على العضو المشترك بين التوأمين

ففي هذا الحالة سوف يتعدد المجني عليه؛ لان هذا العضو هو لشخصان وهذا يعني تعدد الجريمة، وحكم هذه المسألة هو مشابه لحكم مسألة ما لو ضرب شخص آخر وحصلت في هذه الضربة عدة جرائم وعيوب في المجني عليه كان يفقد من خلالها سمعه وبصره ولسانه وغيرها، ففي هذه المسألة إذا تعددت الجرائم بالضربة الواحدة ثلاث أقوال هي.

القول الأول: تعدد الديات بتعدد الجرائم

هو قول مشهور لفقهاء الإمامية^(٢).

١ - صحيحة^(٣) إبراهيم بن عمر عن الإمام أبي عبد الله (عليه السلام) قال "قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في رجل ضرب رجل بعصا فذهب سمعه وبصره ولسانه وعقله وفرجه وانقطع جماعه وهو حي بست ديات"^(٤) ودلالاتها

(١) العلامة (ت: ٧٢٦ هـ) الطي، حسن بن يوسف، قواعد الأحكام، ج٣، ص٦٣٣ - ٦٣٤؛ الجوهري (ت: ١٢٦٦ هـ)، محمد حسن، الجوهري، ج٤٣، ص٤٠٣.

(٢) الشهيد الثاني، مسائل الأفهام، ج١٥، ص٤٤٤، الجوهري (ت: ١٢٦٦ هـ)، محمد حسن، جواهر، ج٤٣، ص٢٩٤، الخوانساري، احمد، جامع المدارك، ج٦، ص٢٥٤، الفاضل الهندي (ت: ١١٣٧ هـ)، بهاء الدين محمد، كشف اللثام، ج١١، ص٤٠٥.

(٣) الخوئي، أبو القاسم (ت: ١٤١٣ هـ)، مبانى تكملة المنهاج، ح٢ ص٣٢٢.

(٤) الكليني (ت: ٣٢٩ هـ)، محمد بن يعقوب، الكافي، ج٧، ص٣٢٥؛ الطوسي (ت: ٤٦٠ هـ)، محمد بن الحسن، التهذيب، ج١٠، ص٢٥٢.

واضحة في ضرب رجل لآخر بعضا وذهبت بهذه الضربة ست وظائف للمجني عليه فحكم أمير المؤمنين (عليه السلام) بديات بعدد الجنايات الحاصلة من الضربة.

٢ - الرواية الثانية: هي رواية اصبح بن نباته قال ((سئل أمير المؤمنين (عليه السلام) عن رجل ضرب رجلاً على هامته فأدعى المضروب انه لا يبصر شيئاً ولا يشم رائحةً وانه ذهب لسانه، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام) (إن صدق فله ثلاث ديات.....))^(١) ودلالاتها أن المجني عليه ادعى أن الضربة قد أفقدته البصر والشم والنطق فحكم عليه أمير المؤمنين بعد ثبوت صدق دعواه انه له ثلاث ديات بحسب الجرائم المترتبة على هذه الضربة.

٣ - دعوى الإجماع على صحة تعدد الديات^(٢)

القول الثاني: تداخل الديات:

مجموعة من الفقهاء^(٣) ذهبوا إلى القول بتداخل الديات، ودليلهم على ذلك، صحيحة^(٤) أبو عبيدة الحذاء عن الإمام الباقر (عليه السلام) ومورد هذه الرواية هو أن رجلاً ضرب آخر على رأسه بعمود الخيمة ومن اثر هذه الضربة فقد الرجل عقله، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام)، ينتظر لمدة سنة كاملة، فإن المجني عليه مات خلال هذه السنة فعلى الجاني حكم القصاص من قبل ولي المقتول إما في حال بقائه حياً أو رجوع عقله خلال هذه السنة فعلى الجاني أن يدفع الدية كاملة، وأي اثر للجرح من اثر الضربة فلا دية أكثر من الدية الكاملة على ما زاد عليها من ذهاب العقل، ثم قال الإمام (عليه السلام) لا؛ لأن الجاني، حصلت جنايته من ضربة واحدة، وحصلت الجريمة من الضربة الثانية ولهذا السبب يحكم بدفع الدية الأكبر من الجريمتين.

(١) الكليني(ت:٣٢٩هـ)، محمد بن يعقوب، الكافي، ٧ج، ص ٣٢٣؛ الطوسي(ت:٤٦٠هـ)، محمد بن الحسن، التهذيب، ١٠ج، ص ٢٦٨.

(٢) الطوسي(ت:٤٦٠هـ)، محمد حسن، المبسوط، ٧ج، ص ١٢٧.

(٣) الطوسي(ت:٤٦٠هـ)، محمد حسن، النهاية، ٧٧١؛ الحلي، يحيى بن سعيد، الجامع للشرائع، ٥٩٥.

(٤) الجواهري(ت:١٢٦٦هـ)، محمد بن الحسن، جواهر الكلام، ٤٣ج، ص ٢٩٣.

القول الثالث: التفصيل

بعض الفقهاء^(١) ذهب إلى التفصيل فيما إذا حصلت جريمتان من خلال إن احدهما كانت من اثر الأخرى ففي هذا الحالة سوف تتداخل الدية والجريمتين كما هو الحال عند الضرب على الرأس وشج رأسه وفقد عقله بمعنى إذا كانت العلاقة بين الجريمتين طولية ففي هذه الصورة سوف يمنح المجني عليه دية واحدة لكليهما، وهذا ما تدل عليه صحيحة الحداء^(٢) وان كانت كل جريمة مستقلة عن الأخرى وليس هي من اثر الأخرى أي إن العلاقة بينهما عرضية فهنا سوف يحكم عليه بدفع ديتين لكل جريمة دية تختلف عن الأخرى^(٣) كما هو الحال في خبر إبراهيم بن عمر، فأن كل واحدة منها جنائية تختلف عن الأخرى.

اعتبر السيد الخوئي^(٤)، بالإضافة إلى العلاقة الطولية بين الجريمتين، خطورتها وضعفها شرطاً لتداخل الديات، بحيث تجر الجريمة الأولى إلى جريمة أخرى إلا إن احدهما كانت أغلظ في الدية من الأخرى فهنا سوف تتداخل الديات وعلى الجاني أن يدفع دية الجنائية الأشد والأكثر.

ودليل هذا القول هو رواية أبو عبيدة الحداء التي أشارت إلى عبارة "قالزمته أغلظ الجنائيتين" وهذه العبارة هي التي تدل على حقيقة تداخل الديات وهذه الحالة التي تؤثر النتائج الجنائية بعضها على البعض الآخر في الشدة والضعف بحيث تتداخل الجنائية الأخف مع الأشد^(٥)

الراجع من هذه الأقوال:

أولاً: دعوى الإجماع^(٦) المذكور في القول الأول الذي ذكره الشيخ الطوسي، في قبال ثلاثة أقوال في المسألة فهو محل إشكال، وعلى فرض وجود هكذا إجماع فهو إجماع مدركي لوجود الروايات الصحيحة في هذا الباب والإجماع المدركي مع وجود المدرك لا قيمة له.

(١) الخوئي، أبو القاسم(ت:١٤١٣هـ)، مباني تكملة المنهاج(موسوعة الإمام الخوئي)، ج٢ص٤٧٥؛ الروحاني، محمد صادق، تكملة منهاج الصالحين، ١٣٩؛ الفياض، محمد إسحاق، منهاج الصالحين، ج٣، ص٤٣٥؛ الخراساني، وحيد، منهاج الصالحين، ج٣، ص٥٨٤.

(٢) الكليني(ت:٣٢٩هـ)، محمد بن يعقوب، الكافي، ج٧، ص٣٢٥، الطوسي(ت:٤٦٠هـ)، محمد بن الحسن، التهذيب، ج١٠، ص٢٥٣.

(٣) المدني الكاشاني(ت:١٣٦٦هـ)، رضا، كتاب الديات، ٢٦٥.

(٤) الخوئي، أبو القاسم(ت:١٤١٣هـ)، مباني تكملة المنهاج، ج٢، ص٣٤٥.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المدني الكاشاني (ت: ١٣٦٦هـ)، رضا، كتاب الديات، ٢٣٥.

ثانياً: بخصوص رواية إبراهيم بن عمر بسبب الاختلاف في وثاقة السند أو سبب الاختلاف في سند هذه الرواية^(١) بالإضافة إلى إن ظاهر الرواية تدل على وقوع هذه الجنايات بضربات متعددة، ومن البعيد عقلاً ذهاب كل هذه الحواس من النظر والسمع والعقل والنطق وفقدان قدرته الجنسية بضربة واحدة، وبالنتيجة فإن هذه الرواية تكون محل نظر من وقوع هذه الجرائم المتعددة بسبب ضربة واحدة من المجني عليه^(٢).

ثالثاً: إما بخصوص رواية^(٣) الأصبع بن نباته فإنها مرتبطة بضربة واحدة أزلت وأدت إلى فقدان عدة منافع، وفقدان كل واحدة من هذه المنافع تعتبر جريمة مستقلة وهي ليست في طولها بل إن كل واحدة في عرض الأخرى وهذا يعني لا بد من تكون لكل واحدة منها عقوبة مستقلة عن الأخرى.

رابعاً: في صحيحة أبو عبيدة الحداء، القول بتداخل الديات على نحو مطلق، يواجه مشكلة^(٤) من خلال عبارة في الصحيحة فإن عطف فعل أجاف وذهب بواسطة فاء تشير إلى علاقة سببية بين الجرائم، فإن حصول الجريمة الأولى هي السبب في حصول الأخرى أي تكون أحدهما في طول الأخرى فيتم تداخل الديات حينئذ، كما وإن عبارة "فألزمته أغلظ الجنائيتين" التي تشير إلى شدة وضعف الجناية في تداخل الديات بالإضافة إلى الطولية بينهما وبالتالي فإن الحكم يكون بدفع اشد وأكثر الديات بينهما.

الأصل الأولي في الديات عدم التداخل بين الديات^(٥)، ومستثنى من هذا الأصل الأولي لدليل الروايات السابقة التي وضحت بان العلاقة بين هذه الجرائم تكون طولية من حيث الشدة والضعف بالجريمة فيحصل تداخل بين الديات، بين الدية الأضعف مع الدية الأشد وفي غير هذه الصورة وهذه الحالة فإن الحكم يكون حسب الأصل الأولي وهو عدم تداخل الديات، والأكيد في ذلك أن التداخل وعدمه له علاقة بعنوان الجريمة التي تكون فيها الدية أساسية ورئيسية للجريمة بعبارة أخرى هي مربوطة بنوع الجناية إذا كانت عن خطأ أو شبه عمد، وحيث تكون الدية هي الحكم فإن ذلك يعتمد على تراض بين الطرفين، ولا يطرح التداخل وعدم التداخل في الدية، فيكون محل البحث هو في حالة الجريمة العمديه على الطرف المجني عليه.

لذا في حالة التوائم المتلاصقة إذا ارتكب شخص جريمته بحق العضو المشترك بينهما، فإن هذا العضو كما هو

(١) الخوئي، أبو القاسم (ت: ١٤١٣هـ)، مباني تكملة المنهاج، ج١، ص ٢٤٠-٢٤١؛ المدني الكاشاني(ت: ١٣٦٦هـ)، رضا، كتاب الديات، ٢٣٤.

(٢) المدني الكاشاني (ت: ١٣٦٦هـ)، رضا، كتاب الديات، ٢٣٤.

(٣) مهديّة، غني زاده....، بحث حول قصاص الطرف، ٢٩٤.

(٤) نفس المصدر السابق.

(٥) الجواهري(ت: ١٢٦٦هـ)، محمد حسن، جواهر الكلام، ج٤٣، ص ٢٠٣.

معروف ينتمي إلى كلا التوأمين وبالتالي فهو بجريمته قد اضر بشخصين، فالعدالة تقتضي أن يكون ضامن لكليهما، إذا كان القصاص ممكناً فسيتم ذلك إذا طلب المجني عليه ذلك أما إذا كان القصاص غير ممكناً وكان ممكناً لأحدهما دون الآخر فله القصاص إن طلب ذلك، وللآخر أن يستوفى ديته من الجاني وذلك لتعدد سبب الجريمة ويتعدد السبب سوف تتعدد الجريمة وتتعدد العقوبة فيمكن لأحدهما القصاص وللآخر أن يطلب دية من الجاني^(١)

الطريقة الثانية: العضو الذي وقعت عليه الجناية ينتمي لأحدهما

كما هو الحال في فئة كون التوأمين متعدد من الأعلى ومن الجهة السفلية واحد أما فئة تعدد التوأمين من الجهتين فهو واحد في هذه الحالة يكون لكل فرد بدن مختلف عن البدن الآخر فهنا يعامل هذا التوأم كالأفراد العاديين في المطالبة بالقصاص أو دفع الدية بلا إشكال.

يرى بعض الفقهاء^(٢) في حال وقوع الجريمة على أحد العضوين المختص بأحدهما فإن الدية والقصاص تحسب بنسبة الألم بينهما، فإذا تساوى بينهما سوف يتساويان بالقصاص والدية، وإذا كان الألم بينهما متفاوت فهنا يأخذون من الدية بنسبة الألم، إلا إن هذا الكلام يرد عليه:

أولاً: يصعب تحديد نسبة الألم حتى يدفع نسبته من الدية.

ثانياً: الدية إنما تكون مقابل العضو المفقود لا مقابل مقدار الألم.

الصورة الثانية: وقوع الجناية على التوأم الواحد.

التوأم لهذه الصورة يعتبر شخصا واحدا بعد التشخيص الفقهي والطبي له كونه يحتوي على جهاز عصبي واحد وله استجابة واحدة وكذلك طبييا فهو واحد لاحتوائه على الأعضاء الأساسية المقومة للحياة مثل دماغ واحد وقلب واحد أما الأعضاء الأخرى المتعددة فهي أعضاء زائدة، ففي حال ارتكبت جريمة ضد احد الأعضاء، سيعامل معاملة الشخص العادي والطبيعي، نعم هنالك فرق بسيط في القصاص وهو إذا وقعت الجريمة على العضو الزائد وليس الرئيسي للمجني عليه، فلا يمكن إجراءه؛ لان من شروط القصاص التساوي^(٣) بين الأعضاء الزائد مقابل الزائد،

(١) الخميني(ت:١٤١٠هـ)، روح الله، تحرير الوسيلة، ج٢، ص٥٣٩؛ الأردبيلي(ت:٩٩٣هـ)، أحمد، مجمع الفائدة، ج١٣، ص٤٥٨.

(٢) الحسيني المراغي(ت:١٢٥٠هـ)، مير عبد الفتاح، العناوين الفقهية، ج١، ص٨٦.

(٣) العلامة(ت:٧٢٦هـ) الحلي، حسن بن يوسف، قواعد الأحكام، ج٣، ص٦٣٣ - ٦٣٤؛ الجواهري(ت:١٢٦٦هـ)، محمد حسن، الجواهري، ج٤٣، ص٤٠٣.

والأصلي مقابل الأصلي، فلا بد أن ينتقل الحكم بهذه الصورة إلى دفع الدية من قبل الجاني ثم ينفذ القصاص إذا وقعت الجريمة على العضو الرئيسي للجاني، وإلا فلا يمكن إجراء القصاص.

الخلاصة: التوائم المتلاصقة مخلوق نادر نتيجة حصوله من تلقيح بويضة واحدة وهما من نفس الجنس إما ذكرين أو أنثيين، وهذا النوع من البشر له من الأهمية نتيجة لحالته الشاذة وتشخيص كونه شخص واحد أو اثنان، فيحسب شخصاً واحداً نتيجة لوجود الأعضاء الكاملة لأحدهما والأعضاء الأخرى تعتبر أعضاء زائدة ويحسب شخصان ومتصلان من أماكن مختلفة، وفي تحديد وحدة أو تعدد التوائم المتلاصقة قدم الفقهاء ضوابط تبعا للروايات الصحيحة الواردة عن أهل البيت (عليهم السلام) ومن الناحية الطبية، اعتبر تعدد الأعضاء المقومة للحياة كالقلب والدماغ دلالة على تعدد الأشخاص، وفي حال وجود عضو واحد من القلب والدماغ دلالة على كونهما شخص واحد.

ومن خلال ذلك إذا ارتكبت التوائم المتلاصقة جريمة ضد عضو لشخص آخر ففي هذه الحالة لها صور متعدد.

الصورة الأولى: إذا ارتكب كلا التوأمين المتلاصقين المتعدد الجريمة ضد عضو وهو مساوي لعضو أحدهما بالخصوص، فالمجني عليه هو بالخيار إما أن يجري القصاص من العضو المساوي لأحدهما ودفع التفاوت في الدية لهما، أو أن يأخذ الدية مقابل الجريمة، وعلى الطرف الآخر الذي لم يقع عليه القصاص أن يعطي من الدية بالنسبة اتجاه مسؤوليته عن هذه الجريمة إلى الطرف الآخر الذي وقع عليه القصاص.

الصورة الثانية: إذا ارتكب التوائم المتلاصقة جريمة ضد عضو لشخص آخر وكان كلاهما شريكاً في ارتكاب الجريمة، وكان عضو المجني عليه يساوي العضو المشترك بين الاثنين، على الرغم من القصاص يقع على عضو واحد ولكن بسبب أن العضو المشترك ينتمي لشخصين لذا سوف يكون عضو المجني عليه في قبالة العضو المشترك لشخصين فعليه إذا كان المجني عليه من إجراء القصاص فلا بد من دفع ما زاد من الدية على التوأمين أو أن يكون له اخذ الدية بدل القصاص.

الصورة الثالثة: في حال التوائم المتعدد، إذا جنا احد التوأمين على عضو لشخص وكان هذا العضو مساوياً للعضو المشترك بينهما، فأن إجراء القصاص بهذه الحالة يدي إلى الإضرار بالتوأم الآخر وبالنتيجة، يسقط القصاص ويلزم الجاني دفع الدية.

الصورة الرابعة: في حال التوأم المتعدد، فعند جناية احد التوأمين على عضو لشخص، وكان هذا العضو مساوياً لعضو الجاني ففي حال جريان القصاص على الجاني، ونتيجة لارتباط التوأمين مع بعضهما البعض جسدياً سوف يؤدي هذا الارتباط إلى اتصال الألم إلى التوأم الآخر غير الجاني، وهذا يعتبر ضرراً جائراً بحقه، لذا فأن شرط القيام

بالقصاص هو منع تأثيره على غير الجاني ومنع هذا التأثير يتم بطريقتين:

الطريقة الأولى: الفصل بينهما يتم في بعض الحالات لا كل الحالات.

الطريقة الثانية: التخدير الطبي على طرف غير الجاني حتى لا يحس بألم القصاص وتطبيقه يحتاج إلى ظروف خاصة، ولكن في الظروف العادية القول بعدم الجواز لا يخلو من قوة، إما في حالة التوائم المتلاصقة في حال الاضطرار ممكن السماح به والمجني عليه أو وليه؛ مخير بين إجراء القصاص بهذه الطريقة أو أن يأخذ الدية.

إما في حال ارتكاب الجريمة على العضو المشترك للتأمين فعلى الجاني أن يعلم بأنه ارتكب جريمة ضد عضو الشخصين، ومن الطبيعي وفقاً للقواعد أن ترتكب جريمة بحق احد التأمين مهما كان عددهم أو أن ترتكب جريمة بحق العضو المشترك بينهما فهي جريمة بحق كلا التأمين، فهو سوف يلحق الضرر بهما فيكون ضامن لهما، فأن ارتكبت جريمة بحق عضو ينتمي لكليهما يكون الجاني ضامن لهما أو يرتكب جريمة بحق عضو خاص بأحدهما ولكن اثر هذه الجريمة سوف ينتقل إلى الطرف الآخر عن طريق الألم وأخيراً إذا كانت الجريمة ضد توأم أحادي فإنه سوف يخضع لقواعد الأحكام التي تطبق على الناس العاديين.

الخاتمة

وختاماً، نخلص أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، وإجمالها بما يأتي:

أولاً: التوائم الملتصقة هي نوع من أنواع التشوه الخلقي الناتج من انقسام البويضة أثناء مراحل التكوين المتقدمة من الحمل، والتي نتج عنها توأم متلاصق متماثل غير طبيعي؛ لالتصاقهما من مناطق مختلفة من الجسم، وهي متشابهة بالصفات الوراثية بصورة كبيرة، وهما متحدي جنسياً.

ثانياً: من العوامل المهمة جدا هو عامل تشخيص كون التوأمين متحد أو متعدد، والتي لها الأثر الكبير في تعيين الأحكام المتعلقة بها، ويتم التشخيص من المنظور الطبي من خلال وجود المقومات الأساسية للحياة من القلب والدماغ، ففي حال تعددت تعدد التوأم ويعتبر شخصان في إجراء الأحكام وفي حال اتحدت أتحد التوأم وهو شخص واحد في تطبيق الأحكام، ومن المنظور الفقهي يتم التشخيص من خلال علامات وأمارات ظنية ذكر الكثير منها ولعل الأقوى منها هي علامة الايقاض والتبنيه بعد نومهما، فأن انتبها معا فهما واحد وإن انتبه أحجها دون الآخر فهما اثنان، وهي ليس على نحو التعبد بل كل أمانة يحصل من خلالها الاطمئنان بتشخيص وحدة أو تعدد التوأم يأخذ بها.

ثالثاً: تصنف التوائم الملتصقة من جهة نوع الالتصاق إلى بسيط ومعقد، أما البسيط فيمكن التخلص منه بعد التطور الكبير في الطب أما المعقد فقد صنف إلى ثلاث أنواع أو فئات رئيسية وهذا التصنيف يعتمد على اتحاد وتعدد الجهتين العلوية والسفلية، الفئة الأولى هي متحدة من الجهة العلوية ومتعدد من الجهة السفلية (له قلب ودماغ واحد فقط) وأعضاء زائدة من الجهة السفلية، فهما من المنظور الطبي شخص واحد وتطبق عليه أحكام الشخص العادي، ومن المنظور الفقهي فهما أيضا واحد، كالتوأم الطفيلي الذي يتكون من شخص كامل وأعضاء لشخص غير مكتمل ملتصقة به من منطلق على جسمه؛ لذا تعتبر التعدد من الجهة السفلية أعضاء زائدة لا أثر لها على تهدد واتحاد التوأم، أما الفئة الثانية وهي تعدد الجهتين العلوية والسفلية معا مع التصاق من أماكن مختلفة فيما بينهم، وهؤلاء من المنظور الطبي اثنان لتعدد المقومات الأساسية، ومتعدد من المنظور الفقهي؛ لوجود أعضاء كاملة عند كلا التوأمين، من البعيد أن يكون لشخص واحد أعضاء متعددة، أما الفئة الثالثة وهي متعدد من الجهة العلوية واتحادها من الجهة السفلية، من المنظر الطبي هما متعددان؛ لتعدد الأعضاء المقومة للحياة من القلب والدماغ، أما من المنظور الفقهي فلا بد من إجراء علامات وأمارات ظنية للتشخيص ومن أهمها هي أمانة الايقاض والتبنيه لأنها منصوصة بخلاف الأمارات الأخرى، وهذا القسم هو من وردت فيه الرواية في باب الإرث، ولعل كل الكلام في هذه الأطروحة يدور حوله تشخيص أحكام هذه الفئة من التوائم الملتصقة، أما باقي الفئات فهي مشخصة من جهة الاتحاد والتعدد

وبالتالي مشخص أحكامها.